

المجلد (١٣)، العدد (٤٦)، الجزء الأول، يناير ٢٠٢٢، ص ١٠١ - ١١٨

# التصميم الشامل للتعليم في ضوء تشريعات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

إعداد

أ/ ساره محمد البوزيد

باحثة دكتوراه التربية الخاصة

جامعة الملك سعود

## التصميم الشامل للتعليم في ضوء تشريعات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

إعداد

أ/سارة محمد البوزيد<sup>(\*)</sup>

### ملخص

يدعم القانون "كل طالب ينجح" في الولايات المتحدة الأمريكية التصميم الشامل للتعليم (UDL)، ويؤكد على أهميته كجزء هام من قوانين وسياسات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة، لأنه يوفر حلولاً مناسبة لتنوع الطلاب ويتيح الفرصة لتطوير الممارسات التربوية الشاملة التي تلبي احتياجاتهم المختلفة. تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة أنظمة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية كما ذكرتها القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، مع قانون "كل طالب ينجح" في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التركيز على أدبيات التصميم الشامل للتعليم (UDL) في النظامين. تساعد هذه المقارنة في توضيح بعض المكونات والمتطلبات التي يجب توفيرها في لوائح وتشريعات التربية الخاصة لتناسب مع تطبيق إطار التصميم الشامل للتعليم (UDL). وتستند هذه المقارنة على عدة محاور: أنظمة التقويم، نظام التحقق والمساءلة المتوافقة مع مبادئ التصميم الشامل للتعليم، التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ التصميم الشامل للتعليم، التمويل والدعم. وتوصلت الباحثة من خلال المقارنة إلى أن التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية تتشابه مع الولايات المتحدة في تقديم الدعم المالي ومجانبة التعليم للطلاب ذوي الإعاقة، وتختلف في أنظمة التمويل وتمويل التكنولوجيا. في نهاية هذه الدراسة، قدمت الباحثة توصيات لتطوير الممارسات والأبحاث المستقبلية بهدف تطوير نظام تعليمي يتوافق مع الاتجاه نحو التصميم الشامل للتعليم (UDL).

**الكلمات المفتاحية:** التصميم الشامل للتعليم، التشريع، القانون، اللوائح، التربية الخاصة، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، التعليم الشامل.

(\*) باحثة دكتوراه التربية الخاصة، جامعة الملك سعود: s.albuzaid@hotmail.com

## **Universal Design for Learning (UDL) in the light of legislation in the Kingdom of Saudi Arabia and The United States** □

*By*

**Sarah Albuzaid<sup>(\*)</sup>**

### **Abstract**

Universal Design for Learning (UDL) is a significant part of American legislation. The U.S. federal law Every Student Succeeds Act (ESSA) supports Universal Design for Learning (UDL) because it provides solutions for students' diversity in the classroom. It also provides opportunities to develop inclusive education practices to meet the various needs of students. This article compares the Saudi Special Education Policy and the American law Every Student Succeeds Act (ESSA) to support UDL. This comparison is based on several themes: Evaluation system compatibility with UDL principles, verification and accountability system, UDL technology consistence with UDL principles, funding and support. This comparison will help clarify some components and requirements that should be part of the special education regulations and might help the policymaker adapt the Saudi Special Education regulation to align with the UDL framework. Through comparison, the researcher concluded that Saudi special education regulations are similar to the U.S. law the Every Student Succeeds Act (ESSA) in providing financial support and free education for students with disabilities, but are different in terms of funding and technology financing. Finally, the researcher offers suggestions for researchers to develop practices that support an inclusive education, compatible with the UDL framework.

**Keywords:** Universal Design for Learning, Legislation, Law, Regulations, Special Education, Saudi Arabia, The United States, Inclusive Education.

---

(\*) PhD Researcher in Special Education, King Saud University. Email: s.albuzaid@hotmail.com.

**المقدمة:**

يعمل المجتمع الدولي بجد للتعاون لدعم أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. وتشارك المملكة العربية السعودية كعضو ضمن مجموعة دول العشرين (G20) التي تضم أكبر اقتصادات العالم في تبادل الخبرات ومشاركة تجاربها في تكوين نظام تعليمي مرن، يهتم بدعم الفئات الأقل حظاً كالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة (G20 ITALIA, 2021). يوفر هذا النوع من التعاون فرصاً لتبادل الخبرات والمعرفة الناتجة عن البحث العلمي والتجارب التربوية والخبرات التعليمية، مما يساهم في تقدم المجتمع. تهتم المملكة العربية السعودية أيضاً بمعرفة المزيد عن أنظمة التعليم في الدول الأخرى، للاستفادة من ذلك في تطوير أنظمتها المحلية لضمان جودة التعليم المقدم لجميع الطلاب والطالبات. من هذا المنظور، اتخذت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مؤخرًا مبادرة تركز على تبني أبرز ممارسات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (Alsalem, 2015).

يعتبر التعليم الشامل من أبرز الممارسات التربوية الحديثة التي تتجه المملكة العربية السعودية نحوها (السفياني، ٢٠٢١). وتعمل وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية جاهدة في هذا الاتجاه من خلال إطلاق العديد من المبادرات التعليمية، من بينها إطلاق "مشروع وزارة التعليم للتعليم الشامل" الذي تنفذه شركة تطوير للخدمات التعليمية، بالتركيز على تطوير البرامج التعليمية التي تلبي احتياجات جميع الطلاب (شركة تطوير للخدمات التعليمية، ٢٠١٦). كما يظهر اهتمام المملكة بالتعليم الشامل من التزامها باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، اللذان يؤكدان على مكافحة التمييز في نظام التعليم وتقديمه ضمن نظام تعليمي شامل يوفر تكافؤ الفرص ويقدم الدعم اللازم للتلاميذ ذوي الإعاقة ضمن نظام التعليم العام (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨). تُعرّف منظمة اليونسكو (2009) UNESCO البيئة المدرسية الشاملة على أنها مدرسة تلبي احتياجات جميع الطلاب بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة، على الرغم من اختلاف قدراتهم واحتياجاتهم الفردية.

يهدف التعليم الشامل إلى زيادة مشاركة الطلاب في المجتمع المدرسي، وإلى تعزيز إعادة تشكيل ثقافة التدريس وسياسات المؤسسات التعليمية بشكل أوسع لتلبية احتياجات جميع الطلاب (Ainscow et al., 2004).

ويتضح مما سبق أن توجه المملكة العربية السعودية نحو مفهوم التعليم الشامل يتطلب تطوير العمليات والتدخلات التعليمية لاستيعاب التنوع الموجود بين الطلاب، مما يستدعي تبني إطار التصميم الشامل للتعلم كطريقة حديثة ومرنة لتصميم التدريس وإزالة الحواجز التي تمنع الطلاب من الوصول للمناهج الدراسية (Cook and Rao, 2018).

### مشكلة الدراسة:

في السنوات الثلاث الماضية، حدثت تطورات كبيرة في القوانين والتشريعات الأمريكية، انعكست على الخدمات والبرامج وممارسات تعليم الطلاب ذوي الإعاقة. ومن أجل مواكبة هذا التقدم، تظهر أهمية معالجة قوانين التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية بشكل موضوعي، من خلال التحقق بعناية من العبارات والبنود الواردة في اللوائح والتشريعات السعودية، التي من الممكن معالجتها من خلال إطار التصميم الشامل للتعلم، لأن صياغة القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية تتماشى مع القوانين الأمريكية "التعليم لجميع الأطفال المعوقين" (EHA) Education for All Handicapped Children Act الصادر في عام ١٩٧٥ و"تعليم الأفراد ذوي الإعاقة" The Individuals With Disabilities Education Act (IDEA) في عام ١٩٩٠ (Alquraini, 2011). كما أن المملكة العربية السعودية بدأت مجازة القوانين الأمريكية منذ أن أصدرت القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية (Alquraini, 2011)، لكنها لم تواكب تطور القوانين الأمريكية منذ ذلك الحين.

هذا وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى دعم القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية للتصميم الشامل للتعلم في القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية مقارنةً بالقانون الأمريكي "كل طالب ينجح".

### هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من نظام التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، لتحديد مكوناته والمؤشرات التي يقدمها للتنبؤ عن مدى قابلية تطبيق إطار التصميم الشامل للتعلم، من خلال مقارنة ما ورد بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية

السعودية بقانون "كل طالب ينجح" في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تهدف إلى التعرف على أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين في النواحي المتعلقة بالتصميم الشامل للتعلم.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية مما يلي:

- ١- تقدم المعالم وتحدد خارطة طريق للاحتياجات التي يجب تلبيتها لتنفيذ مبادئ التصميم الشامل للتعلم في نظام التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية.
- ٢- إن التحقق من نظام التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية للتأكد من قابلية تطبيق التصميم الشامل للتعلم سيسمح لنا بتحقيق القيمة المضافة لهذه الطريقة من خلال إثراء الممارسات التعليمية الحديثة في المدارس الشاملة.
- ٣- تقدم هذا الدراسة معرفة عميقة حول التصميم الشامل للتعلم من منظور القانون والحقوق، وتتعامل مع الأدبيات انطلاقاً من هذا المنظور.
- ٤- مساعدة المسؤولين على فهم السياق والمعطيات المتعلقة بالتصميم الشامل للتعلم، لإدراك أهميتها ودمجها في نظام التشغيل وتحولات النظام، وذلك لأن مصطلح التصميم الشامل للتعلم لم يتم التوسع فيه في المملكة العربية السعودية (Alsalem, 2015). كما أنه غير مذكور بوضوح في النظام السعودي.

### مصطلحات الدراسة:

#### ١- التصميم الشامل للتعلم (Universal Design for Learning)

إطار علمي لتوجيه ممارسات التربية، يراعي المرونة عند عرض المعلومات ويقدم خيارات متنوعة لطرق استجابة الطلاب والتعبير عن معارفهم ومهاراتهم وكيفية مشاركتهم. كما أنه يقلل من العوائق في التدريس ويقدم التسهيلات والدعم المناسبين ويحافظ على توقعات عالية للتحصيل الأكاديمي لجميع الطلاب، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة والطلاب ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية. (Higher Education Opportunity Act, 2008).

ويعرف إجرائيًا بأنه إطار مرن يوفر خيارات متنوعة للعرض والتعبير والمشاركة، كما يقدم إرشادات لتكييف المناهج وممارسات التدريس لتناسب جميع الطلاب وخاصة الطلاب ذوي الإعاقة، لضمان التعليم الشامل والفعال للجميع.

## ٢- التشريعات (Legislation)

هي إصدار القوانين الضرورية والملائمة للعمل على إنفاذ السلطة (Rothstein & Johnson, 2014).

وتعرف إجرائيًا بأنها القوانين المتعلقة بمجال التربية الخاصة، يستند عليها في تحديد أهلية الطلاب ذوي الإعاقة لتلقي خدمات التربية الخاصة وفهم حقوقهم، كما يستند عليها في تقييمهم وتحديد البيئة التربوية والممارسات التدريسية والتكيفات والخدمات المساندة المناسبة لهم وتنظيم برامجهم. ويقصد بها في هذه الدراسة القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية الصادرة عام ٢٠٠١ والقانون الأمريكي " كل طالب ينجح" الصادر عام ٢٠١٥.

## إجراءات الدراسة:

### منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات من عدة مصادر وتحليلها والمقارنة فيما بينها للوصول إلى تعميمات ملائمة (عبد الوارث، ٢٠١١)، لأنه يتناسب مع أسلوب التحليل والمقارنة الذي استندت عليه الباحثة.

### الإطار النظري:

تتناول هذه الدراسة المقارنة بين أنظمة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية كما ذكرتها القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، مع قانون "كل طالب ينجح" في الولايات المتحدة الأمريكية عبر تسليط الضوء على عدة محاور تقوم عليها. تشمل المقارنة: أنظمة التقويم، نظام التحقق والمساءلة المتوافقة مع التصميم الشامل للتعلم، التكنولوجيا المتوافقة مع التصميم الشامل للتعلم، التمويل والدعم.

**١- التصميم الشامل للتعليم**

ظهر "التصميم الشامل للتعليم" لأول مرة في القسم ١٠٣ من قانون التعليم العالي لعام ١٩٦٥، تحت اسم Universal Design for Learning واختصاره (UDL). وتعود فلسفة التصميم الشامل (UD) إلى الهندسة المعمارية التي تركز على تصميم المنتجات وتجهيز البيئة لتكون قابلة للوصول لأكثر عدد من الناس. وتعمل (UDL) في إطار نفس الفلسفة التي تنص على أنه يجب تصميم الدروس بطريقة تمكن معظم الطلاب من الوصول إليها (Delaware Department of Education, 2004).

كما قدم مركز التكنولوجيا التطبيقية الخاصة Center for Applied Special Technology (CAST) (2011) مجموعة من التوجيهات للمساعدة على تطبيق التصميم الشامل للتعليم (UDL) عند تصميم المناهج الدراسية التي تلبي احتياجات جميع التلاميذ منذ البداية، بما يضمن وصول ومشاركة جميع الطلاب وحصولهم على فرص للتعليم. جاءت تلك التوجيهات منظمة وفقاً للمبادئ الرئيسية الثلاثة للتصميم الشامل للتعليم (UDL) وهي: توفير وسائل متعددة للمشاركة والتفاعل، العرض والتقديم، الأداء والتعبير (CAST, 2018). كما قُسمت بحسب الغرض منها: الوصول أو البناء أو الانتماء. وأضيفت نقاط توجيهية تفصيلية للتحقق من تطبيق (UDL) بالشكل الصحيح، والتي تهدف في النهاية إلى إعداد طلاب يتمتعون بقدر من التحفيز والدافعية نحو التعلم، قادرين على التغلب على الصعوبات، والبحث عن المعرفة ووضع الأهداف واتباع استراتيجيات لتحقيقها.

**٢- القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية**

نظام التعليم في المملكة العربية السعودية مركزي، وترتبط جميع إدارات التربية الخاصة في إدارات التعليم ضمن جميع مناطق المملكة بوزارة التعليم ممثلة بالإدارة العامة للتربية الخاصة، وهي المسؤولة عن الإشراف على برامج التربية الخاصة، ولها المرجعية في شرح وتفسير القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة. لقد أُرست القواعد التنظيمية أساساً متيناً لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية، كما تُستمد منها المنطلقات الأساسية للتربية الخاصة في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية (وزارة التعليم، ٢٠٠١) والتي سيرمز لها في هذه الورقة بـ (RSEPI) وهو اختصار لاسمها باللغة الإنجليزية Regulations of Special Education Programs and Institutes



والجدير بالذكر أن الدليل التنظيمي للتربية الخاصة الصادر عن الإدارة العامة للتربية الخاصة في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية (2016a) يُعد النسخة المحدثة من (RSEPI) (Almalki, 2021). وقد جاء الدليل التنظيمي للتربية الخاصة مفسراً لتلك القواعد، موجهاً للمعاهد والمدارس التي تشتمل على برامج التربية الخاصة ومراكز الخدمات المساندة، وموضحاً لآلية سير عمل برامجها وأدوار العاملين بها لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة. كما يستند عليه أيضاً في التعرف على حقوق الطلاب ذوي الإعاقة (Aldabas, 2015).

ويأتي دور الدليل الإجرائي للتربية الخاصة المصاحب والمكمل للدليل التنظيمي في تقديم الوصف للعمليات والإجراءات للعاملين في معاهد وبرامج التربية الخاصة ومراكز الخدمات المساندة من خلال نماذج محددة (وزارة التعليم، 2016b).

### ٣- القانون الأمريكي "كل طالب ينجح"

عام 2015، برز دور قانون "كل طالب ينجح" The Every Student Succeeds Act (ESSA) في إعادة تعريف (UDL) مرة أخرى، وفي إبراز الكيفية التطبيقية للمحافظة على التوقعات المرتفعة حول أداء التلاميذ ذوي الإعاقة من خلال الاستناد على مبادئ وتطبيقات (UDL) وإلزام المدارس بتطبيقها. فقد أشار قانون "لن يترك طفل يتخلف" (2002) وقانون تحسين تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (2004) إلى أهمية المحافظة على التوقعات العالية حول أداء التلاميذ ذوي الإعاقة دون أن يوضح كيفية تطبيقها (Zascavage and Winterman, 2009). كما يعتبر قانون (ESSA) هو القانون المحدث لقانون التعليم الابتدائي والثانوي (ESEA) وقانون "لن يترك طفل يتخلف" (NCLB).

### ٤- التقييمات المراعية لمبادئ (UDL)

حسب القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية (2001)، يتم تقويم الطلاب ذوي الإعاقة وفقاً لـ "لائحة تقويم الطالب" المعتمدة من قبل الحكومة السعودية كأساس لتقويم جميع الطلاب في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وذلك يتناسب مع (UDL) في المحافظة على التوقعات العالية حول أداء التلاميذ ذوي الإعاقة. ويعتبر ما جاء

في (RSEPI) وما جاء في الدليل التنظيمي للتربية الخاصة (2016a) اللاحق مفسراً لتلك القواعد، كما وجهت وزارة التعليم (2019) بتعديل لائحة تقويم الطالب والمذكرة التفسيرية وإعادة إصدارها، حيث أعيد إصدارها في عام 2021 وتضمنت القاعدة السابعة منها إجراءات المواءمة والتكيف التي تتناسب مع خصائص الطلاب ذوي الإعاقة في مساراتهم المختلفة (وزارة التعليم، 2021). كما احتوت (RSEPI) والدليل التنظيمي للتربية الخاصة والمذكرة التفسيرية على تفصيل يتسم بالمرونة بإدراج التكييفات والتعديلات والبدائل عند تقويم الطلاب ذوي الإعاقة، حيث اشتملت على خيارات متنوعة تقدم تسهيلات للطلاب - على سبيل المثال - يمكن للطلاب التعبير عن معارفه باستخدام الطرق الكتابية والشفهية والعملية ويستطيع المشاركة بشكل فردي وجماعي، ويعد ذلك صورة قريبة من صور (UDL). شكل آخر من أشكال المرونة هو أنه إذا كانت طريقة التقييم العام غير مناسبة للطلاب، يحق للمعلم إجراء التقييم وفقاً لخصائص واحتياجات الطالب بحسب نوع ودرجة إعاقته وبالطريقة التي يراها مناسبة. ومجمل القول، لا يكفي ذلك لاستنتاج أن المذكور أعلاه يعد متوافقاً مع مبادئ (UDL) بشكل كامل.

يضمن قانون ESSA الأمريكي لعام ٢٠١٥ أن الولاية توفر تقييمات عالية الجودة لجميع الطلاب، كما تقدم التسهيلات اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة، كذلك تهتم بقياس التقدم لاكتشاف الفجوات في التحصيل الدراسي للطلاب. ويستوجب قانون ESSA استخدام مبادئ (UDL) للتقييم كلما أمكن ذلك (ESSA, 2015) لأنه يلعب دوراً في تقليل العوائق وزيادة مرونة كيفية تلقي الطلاب للمعلومات وإظهار معارفهم. وبمثل القانون السعودي، يتطلب قانون ESSA أن يشارك الطلاب ذوي الإعاقة في التقييمات العامة لجميع الطلاب، والحفاظ على توقعات عالية لأداء الطلاب ذوي الإعاقة وإجراء التعديلات المناسبة إذا دعت الحاجة لذلك.

على الرغم من أن كلا النظامين السعودي والأمريكي يوفران تقييمات بديلة تتسم بالمرونة، والتي تخضع لمعايير الأداء الأكاديمي البديلة، فإن قانون ESSA يوفر تقييمات بديلة لبعض الطلاب ذوي الإعاقات الفكرية الشديدة فقط ممن لا تتناسب معهم التقييمات العامة بالرغم من تقديم التسهيلات، بشرط أن تتوافق هذه التقييمات البديلة مع مبادئ (UDL). كما ألزم القانون الأمريكي

ESSA المدارس أيضًا باتباع مبادئ (UDL) في تصميم التقويمات الأكاديمية لجميع الطلاب كما أمكن ذلك (ESSA, 2015).

## ٥- نظام التحقق والمساءلة

بحسب (RSEPI)، يقتصر دور الإدارة العامة للتربية الخاصة على الإشراف الفني على معاهد وبرامج التربية الخاصة والتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة التعليم لتوفير الكوادر والمتطلبات والتجهيزات اللازمة. على الرغم من أن التشريعات السعودية وضّحت الإجراءات التفصيلية للعديد من القضايا المتعلقة بالتربية الخاصة، إلا أنها لا تزال تواجه مشاكل في تنفيذ وتقديم الخدمات، بسبب عدم وجود المساءلة التي تحتاج إلى مراقبة تنفيذ المتطلبات القانونية المحلية (Alquraini, 2013). فبدون هذه المساءلة، لا يمكن تحقيق الإجراءات المتوخاة لتحقيق الممارسات الشاملة التي يمكن تضمينها في إطار (UDL).

في المقابل، اشتمل قانون (ESSA) في الولايات المتحدة على نظام مساءلة صارم للتحقق من مدى احتواء خطة الولاية على وصف تفصيلي للخطوات التي اتخذتها لتضمين (UDL) في التقويم البديل (ESSA, 2015). يتطلب ESSA من الوكالات التعليمية التابعة للولايات تقديم دليل على أن نظام التقييم المبتكر للمؤسسات التعليمية يستند على مبادئ (UDL). التقييم المبتكر (Innovative Assessment) هو برنامج يسمح للمؤسسات التعليمية التي تفي بمتطلبات معينة بإنشاء واستخدام نظام تقييم مبتكر في المدارس العامة، ويكون نظام التقييم خاضعًا للمساءلة (U.S. Department of Education, 2021).

يفرض النظام الأمريكي (ESSA) مسؤولية أكبر لتطبيق مبادئ (UDL) في التعليم. وهذا يدل على أن الإدارة العامة للتربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية بحاجة ماسة إلى اعتماد نظام مساءلة لتحسين عملية الإشراف على معاهد وبرامج التربية الخاصة ومراكز الخدمات المساندة. يساهم ذلك في تعزيز الالتزام بتطبيق الممارسات العلمية المتماشية مع مبادئ (UDL) في سبيل رفع كفاءة تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة.

## ٦- التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ (UDL)

تكمّن أهمية استخدام التكنولوجيا في أنها تدعم تطبيق مبادئ (UDL) (Alsalem, 2015). من خلال الاطلاع على نظام المملكة العربية السعودية، اتضح أنه لم يدرج مصطلح التكنولوجيا المساعدة ضمن المصطلحات الأساسية في المادة الأولى من (RSEPI)، ولم يولها الاهتمام الواجب. ومع ذلك، وردت بعض العبارات البسيطة مؤكدةً أهمية التكنولوجيا في أجزاء مختلفة من (RSEPI). على سبيل المثال، أكدت على أهمية اشمال غرف المصادر على الوسائل التعليمية والمعينات والأجهزة السمعية والبصرية، والتي توفرها الإدارة العامة للتربية الخاصة. يتولى معلمو التربية الخاصة مسؤولية التعريف بالمعينات والتكنولوجيا المساعدة للطلاب ومساعدتهم على تحقيق أقصى استفادة منها. بالإضافة إلى ذلك، فإن (RSEPI) ترشد أيضًا إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أجهزة الحاسوب لتقويم الطلاب بالصمم وضعاف السمع عند الحاجة. لا يحتوي RSEPI على أي متطلبات صريحة لاستخدام تقنيات متوافقة مع (UDL).

خلافًا للقانون السعودي، فإن اهتمام القانون الأمريكي بالتكنولوجيا المساعدة واضح. حيث ظهرت عدة قوانين تدعم التكنولوجيا المساعدة، مثل قانون التكنولوجيا المساعدة (٢٠٠٤)، وقانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة IDEA (2004). يشجع قانون ESSA استخدام التقنيات المتوافقة مع مبادئ (UDL) من خلال الممارسات التعليمية التي تركز على استخدام التكنولوجيا، مثل استخدام التعلم الرقمي ومصادر التعلم الرقمية والمواد التفاعلية والوصول إلى قواعد البيانات وطرق التقويم عبر الإنترنت. إضافة إلى ذلك، يوفر طرقًا متعددة للطلاب تمكنهم من التعبير عن معارفهم ومهاراتهم، كما توفر طرق متنوعة للتعبير والمشاركة.

بشكل عام، عند مقارنة التركيز على التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ (UDL)، من الواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين النظام السعودي ونظام ESSA الأمريكي، حيث يولي النظام الأمريكي اهتماماً أكبر بها.

## ٧- التمويل والدعم المالي

تعتبر الميزانية المخصصة للتعليم في المملكة العربية السعودية ضمن الميزانيات الأكبر عالمياً، وتعتمد على الميزانية الحكومية في تقديم التعليم العام المجاني لجميع المواطنين والمقيمين في كل المراحل الدراسية (الحربي، ٢٠١٧). وبحسب بيان ميزانية المملكة العربية السعودية ٢٠٢٢، يستحوذ قطاع التعليم على النصيب الأكبر من الميزانية العامة للدولة بقيمة ١٨٥ مليار ريال سعودي (وزارة المالية، ٢٠٢٢). وبالاطلاع على التشريعات السعودية، نجد أن تمويل مدارس وبرامج التربية الخاصة يصرف لإدارات التعليم دون أن يرتبط بمعايير إنجاز واشتراطات محددة. يعود ذلك إلى نظام التعليم "المركزي" في المملكة العربية السعودية. وعادة ما تخضع التجهيزات الخاصة بذوي الإعاقة لنظام المشتريات الحكومية باعتبارها ضمن التجهيزات العامة للتعليم عمومًا، والتي تتم وفق مواصفات ومتطلبات يتم تعميمها على إدارات التعليم وفق دليل يحدث كل عام يسمى "دليل التجهيزات المدرسية"، يتضمن في بعض أبوابه تجهيزات ومعينات خاصة للتربية الخاصة.

على الرغم من الحاجة الملحة إلى تعزيز تبني نهج (UDL) في المدارس من خلال تمويل ودعم برامج التطوير المهني للمعلمين وتمويل المدارس التي تتبنى استخدام التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ (UDL) لتحسين ممارساتها التعليمية الشاملة، إلا أن التشريعات والأنظمة السعودية ما زالت لا تربط بين الالتزام بتطبيق مبادئ (UDL) والدعم والتمويل المقدمان للبرامج والمعاهد ومدارس التربية الخاصة ومراكز الخدمات المساندة (وزارة التعليم، ٢٠٠١). وفي ظل الدعم السخي والتمويل المقدمان من الحكومة السعودية لقطاع التعليم، والذي يضع تحسين جودة تعليم الطلاب ذوي الإعاقة ضمن أولوياته، تظهر الحاجة إلى وضع مخصصات مالية للبرامج التي تستهدف تطبيق أطر العمل القائمة على الأدلة مثل (UDL) (Alsalem, 2015).

على عكس المملكة العربية السعودية، نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية "لا مركزي"، وبالتالي فهو يقدم بشكل أساسي من القطاع العام مع ارتباط التمويل بأداء الولايات. بموجب قانون (2015) ESSA تعطي الولاية صلاحية استخدام التمويل لدعم الوكالات التعليمية التي توفر البرامج والأنشطة التي تدعم احتياجات التعلم لجميع الطلاب بما فيهم الطلاب ذوي الإعاقة، والتي تتيح وصولهم إلى خبرات تعليمية خاصة من خلال التكنولوجيا المتوافقة مع مبادئ (UDL). في النهاية، يهدف هذا إلى تحسين التعليم العام المجاني والمناسب للطلاب ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

النظام السعودي مشابه للنظام الأمريكي في تقديم الدعم المالي والتمويل لبرامج التربية الخاصة، وتوفير التعليم المجاني المناسب لجميع الطلاب ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن الاختلاف بين النظامين الحكوميين يكمن في الأنظمة المركزية واللامركزية، مما يوضح الاختلاف في أنظمة تمويل برامج التربية الخاصة. حيث أن النظام السعودي يدعم عمومًا معاهد وبرامج التربية الخاصة دون ربط مقدار الدعم المقدم بالممارسات الحديثة مثل (UDL)، والتي تختلف عن النظام الأمريكي (ESSA)، الذي يدعم بشكل خاص التكنولوجيا التي تتوافق مع مبادئ (UDL).

## الختام

في ضوء ندرة الأدبيات التي تناولت الأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية واستعدادها لتطبيق مبادئ (UDL)، تقدم هذه الدراسة معلومات مهمة مستمدة من المقارنة لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السعودية والقانون الأمريكي (ESSA). نستنتج بعض النقاط من هذه المقارنة: من الواضح أن هناك أوجه تشابه في عملية التقويم بين النظام السعودي والنظام الأمريكي، أكثر أوجه التشابه اللافت للنظر هو أن كلا النظامين يعتمدان على عملية تقويم مستندة على معايير الأداء المستخدمة مع جميع الطلاب في التعليم العام، واهتمامهم بالحفاظ على توقعات عالية لأداء الطلاب ذوي الإعاقة.

من الواضح أن كلا النظامين يعززان مرونة طرق التقويم المستخدمة ويوفران خيارات متنوعة للطلاب لمشاركتهم والتعبير عن معارفهم. كما اتفق النظام السعودي والأمريكي على الالتزام بنظام تقييم بديل يخضع لمعايير الأداء الأكاديمي البديلة. ومع ذلك، فإن التقويم البديل في النظام السعودي يختلف عنه في نظام الولايات المتحدة (ESSA) لأن القانون الأمريكي يطالب الولايات بإلزام المدارس لإجراء تقويمات متوافقة مع مبادئ (UDL). وقد أدى ذلك بنا إلى استنتاج أن أساليب التقويم في النظام السعودي بحاجة إلى أن تكون أكثر انسجامًا مع مبادئ (UDL).

بالإضافة إلى ذلك، هناك فرق كبير بين النظام السعودي ونظام ESSA الأمريكي في نظام المساءلة المطبق على المدارس للتحقق من الامتثال لتطبيق مبادئ (UDL). في الواقع، إن الاهتمام بالتحقق من امتثال المدارس للقوانين والمساءلة في نظام التربية الخاصة السعودي أقل مما

هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية. وجدت هذه المقارنة أيضًا أن النظام السعودي يولي اهتمامًا أقل لاستخدام التقنيات المتوافقة مع (UDL) وأنظمة التمويل والدعم ذات الصلة. تؤكد هذه الدراسة نتائج الأبحاث السابقة بأن النظام السعودي في حاجة ماسة لدعم وتمويل توفير التكنولوجيا وتدريب الكوادر على استخدامها بشكل يراعي مبادئ التصميم الشامل للتعليم (Alquraini & Roa, 2020; Alsalem, 2015).

## التوصيات

- من أجل تحسين الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وتطوير الممارسات والأبحاث المستقبلية، تقدم الباحثة فيما يلي جملة من التوصيات:
- 1- تطوير صياغة القوانين والتشريعات والأنظمة المتعلقة بالتربية الخاصة. حيث إن المملكة بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والتشريعات (Alshehri, 2021).
  - 2- التوسع في الأبحاث التي تهدف إلى تطوير الأنظمة لتتماشى مع الاتجاهات الحديثة في التربية الخاصة كالاتجاه نحو تطبيقات (UDL).
  - 3- تطوير الأدلة العلمية حول (UDL)، وتدريب الكوادر أثناء الخدمة في معاهد وبرامج التربية الخاصة حولها.
  - 4- تدعم هذا الدراسة ما يؤكد (Alsalem 2015) حول أهمية استخدام أساليب المقارنة من قبل الباحثين السعوديين في كتاباتهم وأبحاثهم، لما لها من فوائد كبيرة في تقييم الوضع في المملكة العربية السعودية من منظور دولي.
  - 5- الاستفادة من المنظمات الدولية الغنية بالموارد والأدوات المفتوحة المتعلقة بتطبيقات (UDL) مثل مركز التكنولوجيا التطبيقية الخاصة Center for Applied Special Technology (CAST) (<http://www.cast.org/>) وجمعية التعليم العالي والإعاقة Association on Higher Education And Disability (AHEAD) (<https://www.ahead.org/>).

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. <https://cutt.ly/eUmEhW3>
- الحربي، أمل. (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية*، ٢ (١)، ٨٧-٥٨.
- السفياي، أبرار. (٢٠٢١). واقع التعليم الشامل بالمملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيه. *المجلة العربية للنشر العلمي*، ٣٠، ٢٥٧-٢٧٧.
- شركة تطوير للخدمات التعليمية (٢٠١٦). *الدليل التطبيقي للتعليم الشامل في المملكة العربية السعودية*. مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام. المملكة العربية السعودية.
- عبد الوارث، سمية. (٢٠١١). *البحث التربوي والنفسي: دليل تصميم البحوث*. مكتبة الأنجلو المصرية. وزارة التعليم (2021, June 22). *وزير التعليم خلال مشاركته في اجتماع وزراء التعليم لدول مجموعة العشرين بإيطاليا: متفائلون بالمستقبل واستثمار الفرص لتطوير منظومة التعليم*. <https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOENews/Pages/ITM-1442-34.aspx>
- وزارة التعليم. (٢٠٠١). *القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة*. الإدارة العامة للتربية الخاصة. المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم. (2016a). *الدليل التنظيمي للتربية الخاصة*. الإدارة العامة للتربية الخاصة. المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم. (2016b). *الدليل الإجرائي للتربية الخاصة*. الإدارة العامة للتربية الخاصة. المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم. (٢٠١٩). *آلية تطبيق التعديل على لائحة تقويم الطالب والمذكرة التفسيرية*. وكالة التعليم العام. المملكة العربية السعودية.



وزارة التعليم. (٢٠٢١). المذكرة التفسيرية والقواعد التنفيذية للائحة تقويم الطالب. الإدارة العامة للتقويم والقبول. المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية. (٢٠٢٢). بيان الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية ٢٠٢٢.

<https://www.mof.gov.sa/budget/2022/Pages/default.aspx>

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ainscow, M., Booth, T., & Dyson, A. (2004). Understanding and developing inclusive practices in schools: A collaborative action research network. *International journal of inclusive education*, 8(2), 125-139. <https://doi.org/10.1080/1360311032000158015>

Aldabas, R. (2015). Special Education in Saudi Arabia: History and Areas for Reform. *Creative Education*, 6(11), 1158-1167. <https://doi.org/10.4236/ce.2015.611114>

Almalki, S. (2021). Transition services for high school students with intellectual disability in Saudi Arabia: issues and recommendations. *International Journal of Developmental Disabilities*, 0(0), 1-9. <https://doi.org/10.1080/20473869.2021.1911564>

Alquraini, T. & Rao, S. (2020). Assessing teachers' knowledge, readiness, and needs to implement Universal Design for Learning in classrooms in Saudi Arabia. *International Journal of Inclusive Education*, 24(1), 103-114. <https://doi.org/10.1080/13603116.2018.1452298>

Alquraini, T. (2011). Special Education in Saudi Arabia: Challenges, Perspectives, Future Possibilities. *International Journal of Special Education*, 26(2), 149-159.

- Alquraini, T. (2013). Legislative rules for students with disabilities in the United States and Saudi Arabia: A comparative study. *International Interdisciplinary Journal of Education*, 1(1037), 1-14. <https://doi.org/10.12816/0002942>
- Alsalem, M. A. (2015). Considering and Supporting the Implementation of Universal Design for Learning Among Teachers of Students Who Are Deaf and Hard of Hearing in Saudi Arabia. [Doctoral dissertation, University of Kansas].
- Alshehri, Y. D. (2021). Comparison of Special Education Services in Saudi Arabia and Thailand. *Journal of Research in Curriculum Instruction and Educational Technology*, 7(1), 95-114. <https://doi.org/10.21608/JRCIET.2021.134635>
- Center for Applied Special Technology (CAST). (2011). *UDL guidelines version 2.0*. Wakefield, MA.
- Center for Applied Special Technology (CAST). (2018). Universal design for learning guidelines version 2.2 [graphic organizer]. Wakefield, MA.
- Cook, S. C., & Rao, K. (2018). Systematically applying UDL to effective practices for students with learning disabilities. *Learning Disability Quarterly*, 41(3), 179-191. <https://doi.org/10.1177%2F0731948717749936>
- Delaware Department of Education (2004). *Universal Design for Learning: Reaching All, Teaching All*.
- Elementary and Secondary Education Act, 20 U.S.C. § 6301 (1965).
- Every Student Succeeds ACT, 20 U.S.C § 2101 (2015).

- G20 ITALIA. (2021). *Ministerial Meeting Education*. <https://www.g20.org/wpcontent/uploads/2021/06/G20-Education-Media-Handbook.pdf>
- Higher Education Opportunity Act, 20 U.S.C § 1001 (2008)
- Individuals with Disabilities Education Improvement Act, 20 U.S.C. § 1400 (2004)
- No Child Left Behind Act of 2001, 20 U.S.C. § 6319 (2002).
- Rothstein, L., & Johnson, S. F. (2014). *Special Education Law*. SAGE Publications.
- The Assistive Technology Act, 29 U.S.C. § 3001 (2004).
- The Higher Education Act, 20 U.S.C. § 1003 (1965)
- U.S Department of Education. (2021, March 16). *Application for New Authorities under the Innovative Assessment Demonstration Authority*. <https://oese.ed.gov/files/2021/01/iada-application-2021.pdf>
- UNESCO (2009). Policy guidelines on inclusion in education. Paris, France.
- Zascavage, V., & Winterman, K. G. (2009). What middle school educators should know about assistive technology and universal design for learning. *Middle School Journal*, 40(4), 46-52. <https://doi.org/10.1080/00940771.2009.11461681>